

منهج ابن هشام في التصنيف والتبويب للقواعد النحوية الكلية من خلال كتابه قطر الندى وبل الصدى

Ibn Hisham's approach to classification and tabulation of the general grammatical rules through his book Qatr al-Nada WA Bel al-Sada

1 بصغير رابح*

جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، (الجزائر)، rabah.bes1@gmail.com

2 حاج علي عبد القادر

جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، (الجزائر)، abdelkader.hadjali@univ-mosta.dz

مختبر الدراسات اللغوية والأدبية في الجزائر من العهد التركي إلى نهاية القرن العشرين

تاريخ الإرسال 2023-09-09 تاريخ القبول 2024-12-12 تاريخ النشر 2025-03-16

ملخص:

تناول هذه الدراسة، منهجية ابن هشام الأنصاري (ت761هـ)، في التصنيف والتبويب للقواعد النحوية الكلية، من خلال كتابه قطر الندى وبل الصدى؛ إذ تتعرض هذه المقالة للمعايير والأسس العلمية التي قام عليها تقسيم ابن هشام للمباحث النحوية في قطر الندى، وفاعلية هذا التقسيم والتبويب في تعليمية النحو العربي، كما ترصد بعض النماذج عن القواعد النحوية الكلية الواردة في قطر الندى. الكلمات المتاحة: ابن هشام الأنصاري؛ منهجه؛ قطر الندى وبل الصدى؛ القواعد النحوية الكلية.

Abstract:

This study deals with the methodology of Ibn Hisham al-Ansari, in the classification and tabulation of the general grammatical rules, through his book Qatar al-Nada WA Bel al-Sada. As this article deals with the scientific standards and foundations on which Ibn Hisham's division of grammatical topics in Qatr al-Nada was based, and the effectiveness of this division and tabulation in the teaching of Arabic grammar, it also monitors some examples of the general grammatical rules contained in Qatr al-Nada.

Keywords: Ibn Hisham Al-Ansari; his method; Qatar al-Nada WA Bel al-Sada; universal grammar rules.

1. مقدمة:

مما لا شك فيه، أن تصنيف الكتب اللغوية عامة والنحوية بخاصة، تنبني على منهجية معينة في التأليف والتصنيف، تضبطها مجموعة من الأسس والمعايير المعتمدة في تبويب المصنف النحوي، وتقسيم مباحثه وموضوعاته، يُراعى فيها مستوى الطالب المتلقي لهذا المصنف، وذلك بغية تسهيل المباحث النحوية عليه، وجعله

قادرًا على استيعابها وإدراك الكليات العامة والجزئيات التفصيلية، لا سيَّما في ضوء إرفاق هذه المباحث والمسائل النحويَّة الواردة في المصنَّف النحوي، بشواهد وأمثلة توضيحية تُقَرِّب الفهم وتُحَقِّق المقصد النحويَّ منها.

وقد دأب القدماء في تأليف المصنَّفات النحويَّة، على تتبُّع منهج سديد ومنتظم في تقسيم المباحث النحويَّة وتبويبها، على غرار ما فعله ابن هشام الأنصاري في مُصنَّفات النحويَّة؛ إذ نلفيه يتبَّع منهجًا رصينًا في ضبط موضوعات الكتاب وطريقة تقسيم الأبواب وتوزيعها، ناهيك عن مراعاة مستوى الطَّالِب، حيث صنَّف ابن هشام مصنَّفات نحويَّة، منها ما هو مُوجَّه للمبتدئين نحو كتاب «قواعد الإعراب»، ومنها ما هو مُوجَّه للمتوسِّطين نحو كتابي «قطر الندى وبل الصدى» و«شذور الذهب»، ومنها ما هو مُوجَّه للمتَّهين الذين اكتسبوا كفاية نحوية، نحو كتاب «مُغني اللَّيِّب عن كتب الأعراب».

وقبل أن نضبط بعض المصطلحات العلميَّة التي انطوى عليها عنوان هذه المقالة، وتبيان منهج ابن هشام في تبويب كتابه قطر الندى وبل الصدى، ورصد المعايير والأسس العلميَّة التي قام عليها هذا التَّبويب، نوذُّ أولاً تقديم ترجمة موجزة لابن هشام الأنصاري.

2. ترجمة ابن هشام الأنصاري:

هو عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام الأنصاري، يُكنَّى بأبي محمَّد النحوي، واشتهر بابن هشام الأنصاري، ولُقِّب بجمال الدِّين، ولد بالقاهرة في ذي القعدة سنة ثمانٍ وسبعمائة للهجرة¹، وبها توفي سنة 761هـ وقد طارت شهرته في العربيَّة منذ حياته، فأقبل عليه الطُّلاب من كلِّ فجٍّ يفيدون من علمه، ومباحثه النحويَّة الدَّقيقة، واستنباطاته الرَّائعة² المائزة، التي تنبُّ عن سعة علمه، وبعد نظره، ودقَّة ملاحظاته. و«انفرد بالفوائد الغريبة والمباحث الدَّقيقة، والاستدراكات العجيبة، والتَّحقيق البالغ والإطلاَع المفرط والاقتدار على التَّصَرُّف في الكلام، والمملكة التي كان يتمكَّن من التعبير بها عن مقصوده بما يريد مع التَّواضع والبرِّ والشَّفقة ودماثة الخلق ورقة القلب»³ وعقَّة اللِّسان وشدة الحِلْم.

وقد ذكر ابن حجر العسقلاني، إشادة ابن خلدون بابن هشام في مقدِّمته، قائلاً: إِنَّ «ابن خلدون قال لنا مازلنا ونحن بالمغرب نسمع أنَّه ظهر بمصر عالمٌ بالعربيَّة، يقال له ابن هشام، أنحى من سيبويه»⁴. وهو ما وقفنا عليه في مقدِّمة ابن خلدون (ت808هـ)، غير أنَّه لم يشر إلى عبارة «أنحى من سيبويه»؛ حيث قال صاحب المقدِّمة: «وصل إلينا بالمغرب لهذه العصور، ديوانٌ من مصر منسوبٌ إلى جمال الدِّين بن هشام من علمائها، استوفى فيه أحكام الإعراب مُجملةً ومُفصَّلةً، وتكلَّم على الحروف، والمفردات، والجمل، وحذف ما في الصَّناعة من المتكرَّر في أكثر أبوابها، وسمَّاه بـ«المغني في الإعراب». وأشار إلى نكت إعراب القرآن كلِّها، وضبطها بأبواب وفصول، وقواعد انتظم سائرهما، فوقفنا منه على علمٍ جمٍّ، يشهد بعلوِّ قدره في هذه الصَّناعة ووفور بضاعته منها [...] فأتى من ذلك بشيءٍ عجيبٍ دالٌّ على قوَّة ملكته وإطلاعه»⁵، وبراعة استدلاله.

3 . شيوخه ونشاطه العلمي:

تلمذ ابن هشام على يد نخبة من مشاهير عصره ممن عاشوا في مصر قبله العلماء وطلاب العلم في ذلك الوقت، يتقدمهم شيخه شهاب الدين عبد اللطيف بن المرخل، الذي كان يعتز به ويعلمه ابن هشام اعتزازاً كبيراً، وكان يطريه، ويعرف له قدره، ويُفضّله على معاصره أبي حيّان⁶ وغيره من العلماء، توفي سنة (744هـ)⁷. وقرأ لشيخه تاج الدين الفاكهاني عمر بن عليّ، المولود سنة (654هـ)⁸ بعض كتبه في النحو، وأفاد منه فائدة جلية. وسمع من أبي حيّان (ت745هـ)⁹ ديوان زهير بن أبي سلمى، ولم يلازمه ولا قرأ عليه، وكان كثير المخالفة له شديد الإعراض عنه¹⁰، وحضر ابن هشام دروس الشيخ تاج الدين علي بن عبد الله التبريزي، المولود سنة (667هـ)، وأفاد منه كثيراً، لا سيما، في علم الحديث، الذي كانت له فيه مصنفات كثيرة، وتلمذ لشمس الدين أبي بكر محمد بن السراج¹¹، وغيره من العلماء.

وخلف ابن هشام في العربية مصنفات نفيسة كثيرة، لعل أهمها مُصنّفه «مغني اللبيب عن كتب الأعراب»؛ الذي يعدّ من أشهر مصنفات ابن هشام؛ إذ حظي هذا المصنّف باهتمام بالغ من العلماء في مصر وغيرها، يتجلّى ذلك الاهتمام والاحتفاء به، في كثرة الشروح والحواشي التي عُنت بشرحه والتعليق عليه، لعظيم ما ورد فيه من فائدة، ولتميّزه بمنهج فريد من حيث التأليف وضبط الأبواب والفصول. «فقد اختطّ له منهجاً لم يسبق إليه؛ إذ لم يُقسّمه على أبواب النحو المعروفة، بل قسّمه قسمين كبيرين؛ قسمًا أفرده للحروف والأدوات التي تشبه مفاتيح البيان في لغتنا، ومضى يُوضّح وظائفها وطرق استخدامها مع عرض جميع الآراء المتصلة بها عرضاً باهرًا. أمّا القسم الثاني فتحدّث فيه عن أحكام الجملة وأقسامها المتنوعة، وأحكام الظرف والجار والمجرور وخصائص الأبواب النحوية، وصور العبارات الغريبة مع ما لا يكاد ينفد من ملاحظات وقواعد كلية تجسم أسرار العربية»¹². وتدلّ على براعة صاحبها وعبقريته الفذة.

وله مصنفات أخرى نفيسة أيضاً، هي «أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك» وقد طُبِعَ مراراً، وكتاب «شدور الذهب في معرفة كلام العرب» وكتاب «قطر الندى وبل الصدى» و«الإعراب عن قواعد الإعراب»، وهي كلّها مطبوعة منشورة، وله «وراء ذلك مصنفات نحوية كثيرة لا تزال مخطوطة ومحفوظة على رفوف المكتبات المختلفة. وهو يمتاز فيها جميعاً بوضوح عبارته مع الأداء الدقيق إلى أبعد حدود الدقّة، مُسهّباً مُطنبّاً أو مُوجزاً مُجملاً»¹³. صانعاً لنفسه أسلوباً مميّزاً في التأليف، ومنهجاً فريداً في التصنيف والتبويب للقواعد الكلية في النحو العربي.

4 . منهج ابن هشام النحوي:

إنّ منهج ابن هشام في النحو «هو منهج المدرسة البغدادية، فهو يوازن بين آراء البصريين والكوفيّين ومن تلاهما من النحاة في أقطار العالم العربي، مُختاراً لنفسه منها ما يتمشّي مع مقاييسه، مُظهرًا قدرةً فائقةً في التوجيه

والتعليل والتخريج، وكثيراً ما يشتق لنفسه رأياً جديداً لم يسبق إليه، وخاصةً في توجيهاته الإعرابية»¹⁴ الدققة، على نحو ما يظهر في كتبه.

ويبدو أن ابن هشام «يقف مع البصريين في أغلب اختياراته [النحوية]، من ذلك اختياره رأي سيبويه في أن المبتدأ مرفوعٌ بالابتداء، وأن الخبر مرفوعٌ بالمبتدأ، وأن كان وأخواتها تعمل الرفع في اسمها والنصب في خبرها، وأن المفعول به منصوبٌ بالفعل [...] وقد لا نبالغ إذا قلنا إنه كان يُجِلُّ سيبويه إجلالاً بعيداً، كما كان يُجِلُّ جمهور البصريين»¹⁵، ويجذو حذوهم في الكثير من المسائل النحوية التي كانت محل خلاف وتنازع بينهم وبين الكوفيين. «وليس معنى ذلك أنه كان مُتَعَصِّباً لسيبويه وجمهور البصريين، وإنما معناه أنه كان يوافقهم في الكثرة الكثيرة من آرائهم النحوية، ولكن دون أن يُوصِد الأبواب أمام بعض آراء الكوفيين والبغداديين حين يراها جديرةً بالاتباع»¹⁶، فيأخذ بها ويُقرّها ويرجّحها على رأي البصريين.

5. التعريف بقطر الندى وبل الصدى:

يُعدُّ متن «قطر الندى وبل الصدى» مقدّمة في النحو، ألفها ابن هشام للمبتدئين أو للمتوسّطين في النحو، وقد ألفه بعبارات سهلة موجزة، جامعة للمبادئ الأساسية في النحو العربي، وقد لاقى شهرة كبيرة بين الدارسين، وله شروح كثيرة منها شرح ابن هشام نفسه للقطر، ويعدُّ شرحه من «أتم الشروح التي قام بها النحاة على هذا الكتاب، وقد حاز هذا الشرح شهرةً كبيرةً، ونُشِرَ عدّة مرّات في مصر [...] في سنة 1253هـ، وسنة 1282هـ، وكتلتها في مطبعة بولاق، كما نشر بالقاهرة سنة 1274هـ، ثم نشر بشرح وتعليق محمّد عبد المنعم خفاجي في جزئين سنة (1377هـ - 1958م)، ثم بتحقيق محمّد محي الدين عبد الحميد سنة (1383هـ) .. كما نشر بتونس سنة (1381هـ - 1963م)»¹⁷. ثم توالى عليه الطبعات مراراً بعد ذلك.

ولأهميته وقيّمته العلميّة الكبيرة، نشره مترجماً إلى الفرنسيّة، العالم المستشرق الفرنسي جوجيه، حيث طبعه في ليدن سنة (1305هـ - 1887م)¹⁸، وذلك لما وقف عيه هذا المستشرق الفرنسي من فائدته الكبيرة في تعليميّة النحو العربي، وبخاصّة، للمبتدئين.

ويُرى ابن هشام قيمة كتابه العلميّة وفائدته التعليميّة، في مقدّمة شرحه للقطر، بقوله: «وبعد، فهذه نُكْتُ حرّرتها على مُقدّمتي المسماة بـ«قطر الندى، وبل الصدى» رافعةً لحجابها، كاشفةً لنقابها، مُكَمِّلةً لشواهداها، مُتَمِّمةً لفوائدها، كافيةً لمن اقتصر عليها، وافيةً ببُغية من جنح من طُلاب علم العربيّة إليها»¹⁹. فذلّل عويصه وفتح مغاليقه من خلال شرحه وتعليقه على القطر، مُدعِّماً ذلك بأمثلة وشواهد من القرآن الكريم، والشعر العربي؛ لأنّ هدفه كان تعليمياً محضاً، ليتسنى للطّلبة المبتدئين اكتساب المبادئ النحوية الرّئيسة بأيسر الطّرق وأسهلها.

6. منهج ابن هشام في التّصنيف والتّبويب للقواعد النّحوية في كتابه قطر الندى وبل الصدى:

قبل أن نشير إلى الأسس والمعايير التي اعتمدها ابن هشام في تصنيفه وتبويبه لكتابه قطر الندى وبل الصدى، نودُّ أولاً أن نشرح بعض المطلحات العلمية التي انطوى عليها عنوان هذه المقالة.

1.6. التصنيف والتبويب:

جاء في كتاب «التوقيف على مهمات التعاريف» للمناوي، أن «التصنيف؛ هو تمييز الأشياء بعضها عن بعض، ومنه تصنيف الكتب، وصنّف الأمر تصنيفاً أدرك بعضه دون بعض، ولون بعضه دون بعض»²⁰؛ أي إنّ التصنيف عملية فرز وتمييز للأشياء بعضها عن بعض، ومن ثمّ ترتيبها في أصناف وأنواع متشابهة.

وعطفاً عليه، نقول إنّ التصنيف عملية تقوم «على مجموعة من الأشياء التي تحتاج إلى تمييز ثمّ ترتيب ثمّ تصنيف؛ أي جعل كلّ شيء في صنفه ونوعه ومقامه الذي يليق به. وهذه العملية تحتاج إلى مادّة مجموعة من الأفكار والمسائل والمفاهيم، يقوم المصنّف على إدراك علاقات التشابه والاختلاف فيما بينها، ثمّ يقوم بتصنيفها وفق مجموعة من العاير والأسس، بغية إحداث التنظيم فيها والتدرّج في عرضها»²¹ وتناول جزئياتها التفصيلية.

وأما التبويب، فهو عملية أو «وسيلة يُتوصّل بها إلى ترتيب الأشياء وإلحاق النظائر ببعضها؛ فالتصنيف يشمل المختلفات والمتوافقات، والتبويب يشمل المتناظرات والمتشابهات من الأمور التي تندرج تحت شيءٍ كلّيّ يوضع في بابٍ واحدٍ لاتّحاد المسائل»²² المطروقة. أو يمكننا القول بعبارة أخرى؛ إنّ «التصنيف طريقةٌ للتحليل [...] والتبويب طريقةٌ للتركيب»²³، بحيث يعمد الأوّل إلى تصوّر مفهومٍ كليّ، ومن ثمّ بيان موضوعه ومكوّناته وأصنافه. في حين يعمد الآخر إلى ضمّ مجموعة من المباحث الجزئية التي تترابط فيما بينها وتشابه، في بابٍ واحدٍ، بهدف تنظيمها وتيسير دراستها، وإدراك العلاقات القائمة فيما بينها.

2.6. القاعدة النحوية:

ورد في لسان العرب أنّ «القاعدة في اللغة أصلُ الأسّ، وقواعد البيت إساسه [...] وقال الزجاج: القواعد أساطين البناء التي تعمدّه. وقواعد الهودج: خشباتٌ أربعٌ معترضةٌ في أسفله، تُركّب عيدان الهودج فيها»²⁴. بمعنى أنّ القاعدة هي قوائم الشيء، والأساس الذي يقوم عليه.

وأما القاعدة في الاصطلاح؛ فهي «قضيةٌ كليةٌ منطّقةٌ على جميع جزئياتها»²⁵. وقد عرّفها أبو البقاء الكفوي في كلياته، بأنّها «قضيةٌ كليةٌ من حيث اشتغالها بالقوّة على أحكام جزئيات موضوعها، وتسمّى فروعاً، واستخراجها منها تفرعاً كقولنا: كلّ إجماع حقّ. والقاعدة هي الأساس والأصل لما فوقها، وهي تجمّع فروعاً من أبواب شئ، بينما يجمع الضّابط فروعاً من باب واحد»²⁶. وهناك من يرى أنّ مصطلحات؛ القاعدة والقانون والضّابط²⁷، هي مصطلحاتٌ متداخلةٌ تندرج ضمن حقلٍ دلالي مشترك، وتُعرف جميعها بأنّها «أمرٌ كلّّي ينطبق على جميع جزئياته»²⁸، أو هي أمرٌ كلّّي يشمل جميع جزئيات موضوعها.

وبناءً عليه، فإنَّ القاعدة النَّحْوِيَّة هي مجموعةٌ من القوانين والضوابط التي تحكمُ ظاهرةً لغويةً ما، فهي تضمُّ قوانينَ عامَّةً تُوطَّرُ اللِّسانَ المدروس، والقانون في العرف الاصطلاحي هو «أمرٌ كُلِّيٌّ مُنطبقٌ على جميع جزئياته التي يتعرَّف أحكامها منه، كقول النُّحاة: الفاعل مرفوعٌ، والمفعول منصوبٌ، والمضاف إليه مجرور»²⁹. وهي مبنيةٌ -أي القاعدة النَّحْوِيَّة- على الاستقراء والملاحظة، وهي في الغالب أكثريةٌ لا كُليَّة؛ لأنَّها قد لا تنطبق على جميع جزئيات موضوعها، فتشيدُ عندئذٍ بعض الجزئيات مُخالفةً القانون العام الذي يحكمها.

3.6. مفهوم الكُليَّة:

مصطلح «الكُليَّة» هو مصطلحٌ منطقي منسوبٌ إلى «الكُلِّ» الذي معناه في اللُّغة «اسمٌ مجموع المعنى ولفظه واحدٌ، وفي الاصطلاح: اسمٌ لجملة مركَّبة من أجزاء»³⁰. وقال أبو البقاء الكفوي: إنَّ لفظ «كل: اسمٌ لاستغراق أفراد المنكَّر نحو: ﴿كُلُّ امْرِئٍ بِمَا كَسَبَ رَهِينٌ﴾»³¹. والمعرَّف المجموع نحو: كلُّ العالمين حادثٌ. وأجزاء المفرد المعرَّف باللام نحو: كلُّ الرِّجال؛ يعني كلُّ أجزائه وإن لم تكن نعتاً لنكرة، ولا تأكيداً لمعرفة بأن تلاها العاملُ جازت إضافتها. فإذا أُضيفت إلى المنكَّر تُفيد عموم الأفراد [...] وإذا أُضيفت إلى المعرَّف باللام تُفيد عموم الأجزاء»³².

ويُفرَّق المناطق بين المصطلحات الثلاثة؛ «الكُلِّ» و«الكُلِّي» و«الكُليَّة» بالرَّغم من أنَّها تشترك في حقل دلالي واحد، فقالوا إنَّ «الكُلَّ» هو الحكم على المجموع أي على مجموع أفراد الموضوع، سواء كانت الأفراد كلها داخلية في الحكم أم تخلف بعضها، كقولك: الطُّلبة حضروا، فهذا يصدِّق، سواء حضروا جميعهم أم بعضهم [...] ويحتل الأمرين قولك: أهل البلد يحملون الصَّخرة العظيمة، فإنَّه يحتمل أنَّهم يحملونها وهم مجتمعون كلُّهم، ويحتل أنَّ مُعظمهم لو اجتمع يحملونها»³³؛ أي إنَّ الكُلَّ هو الحكم على مجموع الأفراد لا جميع الأفراد. وأمَّا «الكُليَّة» فهي الحكم على جميع الأفراد، مثل قوله تعالى: ﴿كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ﴾. و﴿كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ الْمَوْتِ﴾»³⁴؛ حيث إنَّ الحكم في المثالين يشمَلُ جميع أفراد الموضوع، ولا يتخلف أي فرد عن الحكم الذي يقضي بالفناء على كُلِّ من على الأرض، ويموت كلُّ نفس.

ويُعرَّف المناطق «الكُلِّي» بأنَّه «ما لا يمنع نفس تصوُّره من وقوع الشَّرْكة فيه»³⁵، أو بعبارة أخرى «هو ما يصدِّق على كثيرين كالحيوان»³⁶، والإنسان، والطَّائر، والفرس وغيرها من الألفاظ الدَّالة على الكُلِّي.

وبعد أن تمَّ لنا الوقوف على مفهومي «القاعدة» و«الكُليَّة»، نخلُصُ إلى القول إنَّ «القاعدة النَّحْوِيَّة الكُليَّة هي حكمٌ كُلِّيٌّ ينسحب على جميع أبواب النَّحو التَّفصيليَّة، أو كثيرٍ منها»³⁷؛ أي إنَّها حكمٌ كُلِّيٌّ يصدِّق على كثيرٍ من أبواب النَّحو التَّفصيليَّة، كقاعدة «الأصل عدمُ التَّقديم والتَّأخير» التي تصدق على كثيرٍ من أبواب النَّحو.

4.6. منهجُ ابن هشام في تصنيف القواعد النَّحْوِيَّة وتبويبها في القطر:

لا شك أنَّ هناك مؤلفات ضخمة في علم النحو أو غيره من العلوم، وهذه المؤلفات تختلف فيما بينها من حيث طريقة عرض مباحثها ومن حيث طريقة ترتيب موضوعاتها، يقول غانم قدوري الحمد: «إنَّ المكتبة العربية تضمُّ مئات الكتب في علم النحو، منها ما هو مؤلَّف في موضوعات عامَّة ومنها ما هو مؤلَّف في موضوعات خاصَّة، لكنَّ الدَّارس أو الباحث لا يكاد يجد كتابين من تلك الكتب يتطابقان في ترتيب الموضوعات، اللهمَّ إلَّا أن يكونا شرحين لكتاب واحد»³⁸، ممَّا يعني أنَّ لكلِّ مؤلَّف طريقة خاصَّة ومنهج معيَّن في تنظيم مباحث كتابه وترتيب أبوابه، وذلك وفق ما يتماشى مع قدرة عقله على التنظيم والتنسيق.

وُعدَّ مسألة التبويب وطريقة ترتيب موضوعات الكتاب وتنظيمها، عاملاً مهمًّا في جلب انتباه القارئ إليها أو في نفوره منها كذلك، وذلك لأنَّ «للتَّظيم والتنسيق ووضوح الرؤية في تصميم خطط المؤلفات النحويَّة بما يجعلها أحبَّ إلى نفوس الدَّارسين، وأقرب لأذهان المتعلِّمين؛ إذ شتَّان بين مؤلِّف مهما كان تخصُّصه، مُنظِّم ومُبوِّب وفق خُطَّة ونسق واضح ومقصود، وبين مؤلِّف تسود موضوعاته الفوضى، والتشتُّت والتناثر وعدم وضوح الرؤية في تصميم خطَّته»³⁹، وذلك؛ «لأنَّ سعة المعرفة وكثرة المعلومات وصحَّتتها ودقَّتتها وشموليَّتها، لا يمكن أن تُقدِّم مؤلِّفاً جيِّداً ومتميِّزاً ما لم تكن تلك المعلومات قد عُرضت في نسقٍ منتظمٍ يتدرَّج في إيصالها إلى القارئ بطريقة تُمكنه من استيعابها، واستكناه مضامينها، وإدراك مرامي مؤلِّفيها»⁴⁰، فتتحقُّ غاية القارئ التَّعليميَّة أو العلميَّة ويبلغ مقصده بأقلَّ جهدٍ ممكن.

ومن بين الأسس المُتبعة التي قامت عليها مُصنَّفات النُّحاة ومناهجهم النُّحويَّة، ما يأتي⁴¹:

أولاً: ترتيب الموضوعات بحسبِ الوظيفة النُّحويَّة للكلمة في التَّركيب.

ثانياً: ترتيب الموضوعات بحسبِ نوع الكلمة.

ثالثاً: ترتيب الموضوعات بحسبِ حركات الإعراب والبناء.

رابعاً: ترتيب الموضوعات بحسبِ العمدة والفضلة.

وبالعودة إلى منهج ابن هشام وطريقته في تصنيف كتابه «قطر الندى وبل الصدى»، فإنَّنا نلاحظه قد اختطَّ لنفسه منهجاً معيَّناً في تبويب مباحثه وترتيب موضوعاته، سار في بعضها على نهج سابقه من النُّحاة، وتميَّز في بعضها الآخر بطريقته الخاصَّة في التَّرتيب والتَّبويب. وقد قام منهجه في التَّبويب على مجموعة من الأسس والمعايير، نُبيِّنها فيما يأتي:

أ. المعيار الدَّلالي:

يكاد لا يخلو مُصنَّفٌ نحويٌّ من اعتماد المعيار الدَّلالي، بوصفه أساسًا من الأسس المعتمدة في تبويب الكتب النحوية؛ إذ يقوم هذا المعيار على تقسيم الموضوعات النحوية وفق التَّمايز الدَّلالي بينها، وتبيان العلامات المميِّزة والفارقة فيما بينها.

ومن أمثلة هذا المعيار في كتاب قطر النَّدَى، ترتيب الموضوعات بحسب نوع الكلمة والتَّطَرُّق لكلِّ نوع بالشرح والتَّفصيل، وهذا ما فعله ابن هشام حيث افتتح كتابه بتعريف الكلمة قائلاً: «الكلمة قولٌ مفردٌ»⁴²، ثُمَّ قسَّم الكلمة بوصفها جنسًا إلى ثلاثة أنواع، فقال في شرحه على القطر: «لما ذكرتُ حدَّ الكلمة، بيَّنتُ أنَّها جنسٌ تحته ثلاثة أنواع: الاسم والفعل، والحرف. والدَّلِيل على انحصار أنواعها في هذه الثلاثة الاستقراء؛ فإنَّ علماء هذا الفنَّ تتبَّعوا كلام العرب، فلم يجدوا إلَّا ثلاثة أنواع، ولو كان ثَمَّ نوعٌ رابعٌ لعثروا على شيءٍ منه»⁴³. وقد سار ابن هشام على منهج النُّحاة الأوَّل في تقسيمهم الكلمة إلى أنواعها الثلاثة المذكورة، على غرار سيبويه (ت180هـ) الَّذي نصَّ في كتابه على أنَّ «الكَلِم: اسمٌ، وفعلٌ، وحرفٌ جاء لمعنى ليس باسمٍ ولا فعلٍ»⁴⁴. وهو ما نصَّ عليه الميرزُ (ت285هـ) أيضًا، بقوله: إنَّ «الكلام كَلَّة: اسمٌ، وفعلٌ، وحرفٌ جاء لمعنى. لا يخلو الكلام - عربيًا كان أو أعجميًا - من هذه الثلاثة»⁴⁵ الأنواع.

ثُمَّ لما فرغ ابن هشام من تحديد مفهوم الكلمة وبيان أنواعها الثلاثة، شرع في ذكر العلامات التي تُميِّز كلَّ نوعٍ عن قسيميه، فبدأ بالاسم، مُبيِّنًا علاماته، وانقسمه إلى مُعرَّبٍ ومبنيٍّ⁴⁶. ثُمَّ تَطَرَّق للفعل مُبيِّنًا انقسامه إلى: ماضٍ، ومضارعٍ، وأمر. وذكر علامات كلِّ قسم، وحكَّم كُلَّ واحدٍ من حيث البناء والإعراب⁴⁷، وختَم حديثه في هذا الباب عن الحروف وقال إنَّها «تُعَرَّف بأن لا تقبل شيئًا من علامات الاسم، والفعل، نحو: هل، وبِل»⁴⁸، ويبيِّن حكمها من حيث البناء، وتطرَّق لبعض الأحكام التَّفصيليَّة المتعلِّقة بها.

ب. معيار العموم والخصوص الوجهي:

يُقصدُ بمصطلح العموم والخصوص الوجهي «النَّسبة بين معنى كلي ومعنى كلي آخر من جهة انطباق كلِّ منهما على بعض الأفراد التي ينطبق عليها الآخر؛ وانفراد كلِّ منهما بانطباقه على أفراد لا ينطبق عليها الآخر، ومثلهما كمثلي دائرتين متلاقيتين في بعض كلِّ منهما؛ إذ بين دائرتي أفراد كل منهما تطابقٌ من وجه فقط دون وجهٍ آخر»⁴⁹؛ أي إنَّ هذا المعيار في النحو يقوم على ما هو مشترك بين بعض الأبواب النحوية وبين ما هو خاصٌ ينفرد به كلُّ باب عن غيره.

ومن أمثلة هذا المعيار في قطر النَّدَى، الفصل الَّذي عقده ابن هشام لـ«أنواع الإعراب»؛ حيث جعل الإعراب جنسًا يندرج تحته أربعة أنواع: الرِّفْع والنَّصْب والجُرْ والجَزْم⁵⁰. ووَرَّع هذه الكُلِّيَّات الإعرابية الأربع (الرِّفْع والنَّصْب والجُرْ والجَزْم) بين «الاسم» و«الفعل» على أساس معيار الخاص والمشارك أو العموم والخصوص الوجهي، بقوله: «وهذه الأنواع الأربعة تنقسم إلى ثلاثة أقسام: قسمٌ يشترك فيه الأسماء والأفعال، وهو الرِّفْع والنَّصْب،

تقول: زيدٌ يقومُ وإنَّ زيدًا لن يقومَ. وقسمٌ يختصُّ به الأسماء، وهو الجرُّ، تقول: مررتُ بزيدٍ. وقسمٌ يختصُّ به الأفعال، وهو الجزم، تقول: لم يقومَ»⁵¹؛ بمعنى أنَّ الاسم والفعل يشتركان في حُكْمَي (الرَّفْع والتَّصْب) ويختصُّ الاسم بـ(الجرِّ) دون الجزم، ويختصُّ الفعل بـ(الجزم) دون الجر. ويمكننا التمثيل لهذه الأحكام الإعرابية بدائرتين متقاطعتين مثلما هو موضح أدناه.

ج. معيار الأصل والفرع:

يعدُّ معيار الأصل والفرع من أكثر المعايير ذات الأهمية الكبيرة في تبويب الموضوعات النحوية، حيث كانت «تجري هذه الفكرة في النحو جريان الدَّم من الإنسان؛ إذ نظر النُّحاة في اللغة العربية، فبنوا القواعد على الأكثر، ثمَّ جرَّدوا أصولًا نظريَّة شدُّوا فيها من أزر القواعد، فجعلوا لكلِّ باب نحويٍّ أصلًا عامًّا ينتظم ظواهره كافَّةً، وإذا وجدوا للباب عدَّة أدوات متشابهة العمل جعلوا واحدةً منها أصلًا تنفَرِّع عليه سائر أدوات الباب»⁵². وقد شكَّلت «فكرة الأصل عماد أصل القياس الذي هو عماد النحو ودعامته»⁵³ الأساسية.

ومن الجدير بالذكر، أنَّ دارسي اللغة العربيَّة بمختلف تخصصاتهم قد «اتَّخذوا فكرة الأصل والفرع منهجًا من مناهجهم في دراسة اللغة العربيَّة بمختلف علومها، ممَّا يدلُّ أنَّ هذا المنهج منهجٌ شاملٌ مُعتمدٌ في علوم العربيَّة كافَّةً، لا في النحو وحده»⁵⁴. والمراد بالأصل الشَّيء الرَّاجح أو الغالب أو المعيار الذي تقوم عليه قواعد اللغة العربيَّة، ويطلق على الباب النحوي أصلًا عامًّا يضمُّ بعض المباحث المشابهة له في الحكم أو العمل⁵⁵، وتُسمَّى هذه الأخيرة فروعًا جزئيَّة عنه.

وفي ذات السِّياق، يرى حسن خميس الملخ أنَّ «الأصل يُطلق ويُراد به غير معيَّن، فقد يراد به الكثير الغالب، وقد يراد به الوجه المتصوَّر نظريًّا، ولا وجود له في الواقع العملي كـبعض الأوزان الصَّرفيَّة، وقد يُراد به المعيار الذي تقوم عليه قواعد اللغة، وقد يُراد به الحقيقة وغيرها من المعاني»⁵⁶ المختلفة.

ومن بين الأبواب النحويَّة التي قُسمت وفق معيار الأصل والفرع في كتاب قطر الندى، باب «النُّكرة والمعرفة» وهو بابٌ في غاية الأهمية وقد أولاه القدماء عناية بالغة، يقول الشَّاطبي (ت790هـ) عن أهمية هذا الباب، إنَّه يُشكِّلُ «المقدِّمة الثَّانية من المقدِّمتين اللَّتين لا بُدَّ من ذكرهما قبل الشُّروع في الأحكام التَّركيبيَّة، وهي معرفة المعرفة من الأسماء والنُّكرة، والتَّعريف بكلِّ واحدٍ منهما. وتقسيم ما ينقسم منهما وبيان كُلِّ قسمٍ»⁵⁷. وقد ذكر ابن هشام في قطره انقسام الاسم إلى نكرة ومعرفة، بقوله: «الاسم ضربان: نكرة؛ وهو ما شاع في جنسٍ موجودٍ كرجلٍ، أو مُقدَّر كشمسٍ. ومعرفة؛ وهي ستَّة [...]»⁵⁸؛ فعرف النُّكرة بأنَّها ما شاع في جنسٍ موجودٍ كرجلٍ وفرسٍ وغيرهما، أو مُقدَّر كشمسٍ، ولم يعرف المعرفة وإنَّما اكتفى بتعداد أنواعها الستَّة وترتيبها، بقوله: «ومعرفة؛ وهي ستَّة: الضَّمير، والعلم، واسم الإشارة، والاسم الموصول، والاسم المحلِّي بـ(أل) التَّعريف، والاسم

المضاف إلى معرفة»⁵⁹؛ أي الاسم المضاف إلى واحدٍ من المعارف الخمسة المذكورة قبله، وهو في رتبة ما يضاف إليه، إلّا المضاف إلى الضمير فهو في رتبة العلم.

وعليه، فإنَّ «كلَّ اسمٍ عمّ اثنين فما زاد فهو نكرةٌ، وإنَّما سُمِّي نكرةً من أجل أنَّك لا تعرف به واحداً بعينه إذا دُكر»⁶⁰، لكونه يصدق على أفراد كثيرين، مثل لفظة (رجل) و(فرس) وغيرهما، وأمّا «المعرفة فما خصَّ الواحد من جنسه»⁶¹ أو «ما دلَّ على شيءٍ بعينه»⁶²، كأسماء الأعلام والضمائر والأسماء الموصولة وغيرها.

ويتجلى تقسيم ابن هشام للنكرة والمعرفة على ضوء معيار الأصل والفرع، بقوله: «ينقسم الاسم بحسب التنكير والتعريف إلى قسمين: نكرة، وهي الأصل، ولهذا قدّمها. ومعرفة، وهي الفرع، ولهذا أخرتها»⁶³؛ أي إنّ النكرة في الأسماء هي الأصل، والمعرفة فرعٌ عنها، لذلك قدّمها ابن هشام على المعرفة حاذياً حذو سابقه من النحاة، على غرار الميرد الذي قال: إنّ «أصل الأسماء النكرة وذلك لأنَّ الاسم المنكّر هو الواقع على كلّ شيءٍ من أمته، لا يخصُّ واحداً من الجنس دون سائره»⁶⁴. وقال السيوطي (ت): إنّ «الأصل في الأسماء التنكير، والتعريف فرعٌ عن التنكير»⁶⁵. ويعود سبب تقدّم النكرة على المعرفة أو أنّ «النكرة سابقةٌ على المعرفة لأربعة أوجه:

أحدها: أنّ مُسمّى النكرة أسبق في الذهن من مسمّى المعرفة بدليل سريان التعريف على التنكير. والثاني: أنّ التعريف يحتاج إلى قرينة من تعريف وضع أو آلة بخلاف النكرة، ولذلك كان التعريف فرعاً على التنكير.

الثالث: أنّ لفظ شيءٍ ومعلوم يقع على المعرفة والنكرة، فاندراج المعرفة تحت عمومهما دليل على أصالتها العام بالنسبة إلى الخاص، فإنَّ الإنسان مندرجٌ تحت الحيوان لكونه نوعاً منه، والجنس أصلٌ لأنواعه. الرابع: أنّ فائدة التعريف تعيين المسمّى عند الإخبار للسامع، والإخبار يتوقّف على التركيب فيكون تعيين المسمّى عند التركيب. وقبل التركيب لا إخبار فلا تعريف قبل التركيب»⁶⁶، فتبيّن بهذه الأوجه الأربعة علّة تقدّم النكرة وأسبقيتها على المعرفة، وأنَّ الأولى أصلٌ، والأخرى فرعٌ عنها؛ فالنكرة أسبق في الذهن من المعرفة لكونها تدلُّ على العموم والإبهام، ثمَّ يأتي دور المعرفة لأجل التحديد والتعيين والتشخيص، والنكرة لا تحتاج إلى قرينة بخلاف المعرفة التي هي مُفتقرةٌ إلى القرينة والعلامة، وهذا دليلٌ على فرعيتها وأصالة النكرة؛ إذ إنّ المزيد فرع المجرد والمجرد أصل المزيد.

7. خاتمة:

في ختام هذه الورقة البحثية، ومن خلال ما تقدّم ذكره، يمكننا أن نقف على جملةٍ من النتائج نُبرزها في النقاط الآتية:

- تميّزت مُصنّفات النُحاة القدامى باتّباع منهج علميٍّ شديد في ترتيب المباحث النحوية وتبويبها، وهو منهجٌ قام على عدّة أسس ومعايير تُراعي بالدرجة الأولى مستوى الطّالِب المتلقّي للمادّة النحوية.

- يعدُّ ابن هشام الأنصاري علماً من أعلام النّحو العربي، وواحدًا من كبار النّحاة الذين ذاع صيتهم في المشرق والمغرب، من خلال مُصنّفاتهِ النحوية الخالدة، التي بقيت شاهدة على براعته النحوية وقدرته الفائقة في التّوجيه والتّعليل والتّخريج، واجتهاده في بعض الآراء التي لم يُسبق إليها، وتكفيه شهادة ابن خلدون بأنّه «أنحى من سيبويه».

- يُعدُّ متن «قطر الندى وبل الصدى» واحدًا من المصنّفات ذات الشُّهرة الواسعة في أوساط الدّارسين للنّحو العربي، وهو مقدّمة ألفها ابن هشام للمبتدئين أو المتوسّطين في النّحو، ألفه بعبارات سهلة موجزة، جامعة للمبادئ الأساسيّة في النّحو العربي، ولشهرته الكبيرة انكبّ عليه العلماء دراسة وتدرّيسا وتوات عليه الشُّروحات والخواشي، وطُبِع مرارًا في أكثر من بلد، حتّى أنّه تُرجم إلى الفرنسية على يد المستشرق الفرنسي جوجيه.

- اعتمد ابن هشام الأنصاري على مجموعة من الأسس والمعايير في ترتيب موضوعات القطر وتبويب مباحثه، نذكر منها: المعيار الدّلالي الذي تجلّى في تقسيم ابن هشام للكلمة بحسب نوعها، ثمّ التّطرّق لكلّ نوع بالشرح والتّعليق، وذكر أحكام كلّ نوع والعلامات التي تميّز كلّ نوع عن قسيميّه.

ومعيار العموم والخصوص الوجهي؛ الذي يقوم على تبيان ما هو مشترك وما هو خاص بين الأبواب النحوية، ومن أمثلة هذا المعيار في قطر الندى، الفصل الذي عقده ابن هشام لـ «أنواع الإعراب»؛ إذ جعل الإعراب جنسًا يندرج تحته أربعة أنواع إعرائيّة: الرّفع والنّصب والجرّ والجزم. ووُزّع هذه الكلّيات الإعرابية الأربع بين (الاسم) و(الفعل) على ضوء هذا المعيار، فبيّن أنّ الاسم والفعل يشتركان في حكميّ (الرّفع) و(النّصب)، وينفرد كلّ واحدٍ منهما بحكمٍ خاص؛ إذ يختصّ الاسم بـ(الجرّ) دون الجزم، ويختصّ الفعل بـ(الجزم) دون الجر.

والمعيار الثّالث هو معيار الأصل والفرع، وهو في الحقيقة من أكثر المعايير ذات الأهميّة الكبيرة في تبويب الموضوعات النحويّة، وهو منهجٌ قدّم شاملٌ معتمدٌ في علوم العربيّة كافّة لا في النّحو وحده، ومن بين الأبواب النحويّة التي قُسمت وفق معيار الأصل والفرع في كتاب قطر الندى، باب «النّكرة والمعرفة»؛ حيث ذكر ابن هشام أنّ النّكرة أصلٌ ولذلك قدّمها وأنّ المعرفة فرعٌ ولذلك أخرها، وهو يسير في رأيه هذا على رأي الجمهور الذين قرّروا أنّ النّكرة أصلٌ والمعرفة فرعٌ عنها، وبيّنوا أوجه الأصالة والفرعيّة بينهما. وبالتالي كان معيار الأصل والفرع طاغيا على كثير من المباحث النحوية ومؤثّرًا في ترتيبها وتبويبها، هذا بالإضافة إلى مجموعة من الأسس والمعايير الأخرى التي أسهمت في ترتيب المادّة النحوية وتبويب موضوعاتها.

8. هوامش البحث:

* المؤلف المرسل: بصغير رابح

- ¹ - ينظر: السيوطي (عبد الرحمن بن أبي بكر ت911هـ): بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر، بيروت، لبنان، ط1، 1979م، ج2، ص68.
- حسن الخاضرة في تاريخ مصر والقاهرة، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي وشركائه، ط1، 1967م، ج1، ص536. وينظر: الخبلي (أبو الفلاح عبد الحي بن العماد ت1089هـ)، شذرات الذهب في أخبار من ذهب، دار المسيرة، بيروت، لبنان، دط، ج6، ص191.
- ² - ينظر: شوقي ضيف، المدارس النحوية، دار المعارف، القاهرة، مصر، ط7، دت، ص346.
- ³ - ابن العماد الحنبلي، شذرات الذهب في أخبار من ذهب، ج6، ص191، 192.
- ⁴ - العسقلاني (شهاب الدين أحمد ابن حجر ت852هـ): الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الكتب الحديثة، مطبعة المدني، ط2، 1966م، ج2، ص416. وينظر: ابن العماد الحنبلي، شذرات الذهب في أخبار من ذهب، ج6، ص192.
- ⁵ - ابن خلدون (عبد الرحمن بن محمد ت808هـ): مقدمة ابن خلدون، اعنتى به هيثم جمعة هلال، دار مكتبة المعارف، بيروت، لبنان، ط2، 2015م، ص585.
- ⁶ - العسقلاني، الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، ج2، ص407.
- ⁷ - العسقلاني، الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، ج2، ص407.
- ⁸ - هو عمر بن علي بن سالم بن صدقة اللخمي الإسكندري، تاج الدّين الفاكهاني (ت731هـ) من تصانيفه الإشارة في النحو، والمورد في المولد وغيرهما. ينظر: ابن العماد الحنبلي، شذرات الذهب في أخبار من ذهب، ج6، ص96، 97. والعسقلاني، الدرر الكامنة، ج3، ص254، 255.
- ⁹ - هو أثير الدين محمد بن يوسف بن علي بن حيان الأندلسي الغرناطي (654هـ - 745هـ)، تقدّم في النحو وبرع في التفسير والعريّة. ينظر: السيوطي، بغية الوعاة، ج1، ص280-285.
- ¹⁰ - ينظر: ابن العماد الحنبلي، شذرات الذهب في أخبار من ذهب، ج6، ص192.
- ¹¹ - هو محمد بن غير الشّيخ شمس الدّين بن السّراج، يُكنّى أبا بكر توفي سنة 747هـ. ينظر: بغية الوعاة، ج1، ص235.
- ¹² - شوقي ضيف، المدارس النحوية، ص347.
- ¹³ - شوقي ضيف، المدارس النحوية، ص347.
- ¹⁴ - شوقي ضيف، المدارس النحوية، ص347، 348.
- ¹⁵ - شوقي ضيف، المدارس النحوية، ص348.
- ¹⁶ - شوقي ضيف، المدارس النحوية، ص348.
- ¹⁷ - عمران عبد السلام شعيب: منهج ابن هشام من خلال كتابه "المغني"، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، مصراتة، ليبيا، ط1، 1986م، ص32، 33.
- ¹⁸ - عمران عبد السلام شعيب، منهج ابن هشام من خلال كتابه "المغني"، ص33.
- ¹⁹ - ابن هشام الأنصاري (أبو محمد عبد الله جمال الدين ت761هـ): شرح قطر الندى وبلّ الصّدّي، تح: محمد محي الدين عبد الحميد، دار الطلائع، القاهرة، مصر، دط، دت، ص31.
- ²⁰ - عبد الرؤوف بن المناوي: التوقيف على مهمات التعريف، تح: عبد الحميد صالح حمدان، عالم الكتب، القاهرة، مصر، ط1، 1990م، ص98.
- ²¹ - محمد ذنون يونس ومحمد إحسان محسن: التّصنيف للكلّيات النحوية ومعاييرها في شرحي القطر والشذور لابن هشام الأنصاري، مجلة التراث، المجلّد 09، العدد 04، 2019م، ص86.
- ²² - محمد ذنون يونس ومحمد إحسان محسن، نفسه، ص86.
- ²³ - محمد ذنون يونس ومحمد إحسان محسن، نفسه، ص86.
- ²⁴ - ابن منظور، لسان العرب، تح: عبد الله علي كبير، محمد أحمد حسب الله، هاشم محمد الشاذلي، دار المعارف، القاهرة، دط، دت، ص3689.
- ²⁵ - الشريف الجرجاني (علي بن محمد السيّد ت816هـ): معجم التّعريفات، تح ودراسة: محمد صديق المنشاوي، دار الفضيلة، القاهرة، مصر، ط2، 2012م، ص143.

- 26- أبو البقاء الكفوي (أيوب بن موسى الحسيني ت1094هـ): الكلّيات، معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، قابله على نسخة خطية وأعدّه للطبع ووضع فهرسه: عدنان درويش ومحمد المضري، مؤسسة الرسالة ناشرون، بيروت، لبنان، ط2، 1998م، ص728.
- 27- المنجد في اللغة والأعلام، دار المشرق، بيروت، لبنان، الطبعة الثلاثون، 1988م، ص643.
- 28- المنجد في اللغة والأعلام، ص643.
- 29- الشريف الجرجاني، معجم التعريفات، ص143.
- 30- الشريف الجرجاني، معجم التعريفات، ص156.
- 31- سورة الطور، الآية 21.
- 32- أبو البقاء الكفوي، الكلّيات، ص742، 743.
- 33- عبد الرحيم فرج الجندي: شرح السلم في المنطق للأخضري، المكتبة الأزهرية للتراث، القاهرة، ط1، 2013م، ص36.
- 34- عبد الرحيم فرج الجندي، شرح السلم في المنطق للأخضري، ص36.
- 35- عبد الرحمن حسن حبنكة الميداني: ضوابط المعرفة وأصول الاستدلال والمناظرة، دار القلم، دمشق، سورية، ط15، 2018م، ص38.
- 36- عبد الرحيم فرج الجندي، شرح السلم في المنطق للأخضري، ص35.
- 37- محمد خير الدين كرموش وعبد المجيد تلمساني: القواعد النحوية الكلية عند ابن هشام الأنصاري - مفهومها ونماذج من تطبيقاتها، مجلة الذاكرة، تصدر عن مخبر التراث اللغوي والأدبي في الجنوب الشرقي الجزائري، العدد 12، يناير 2019م، ص67.
- 38- غانم قدوري الحمد: مناهج التأليف النحوي، عرض ومناقشة، مجلة آفاق الثقافة والتراث، تصدر عن قسم الدراسات والمجلة بمركز جمعة الماجد للثقافة والتراث، دبي، الإمارات، العدد 44، ديسمبر 2003م، ص41.
- 39- كريم حسين ناصح الخالدي: مناهج التأليف النحوي، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2007م، ص135.
- 40- كريم حسين ناصح الخالدي، مناهج التأليف النحوي، ص135.
- 41- ينظر: كريم حسين ناصح الخالدي، مناهج التأليف النحوي، ص45-48.
- 42- ابن هشام الأنصاري، شرح قطر الندى وبل الصدى، ص31.
- 43- ابن هشام الأنصاري، شرح قطر الندى وبل الصدى، ص32.
- 44- سيبويه (أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر): الكتاب، تح وشرح: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3، 1988م، ج1، ص12.
- 45- المبرّد (أبو العباس محمد بن يزيد): المقتضب، تح: محمد عبد الحائق عظيمية، وزارة الأوقاف المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة، ط3، 1994م، ج1، ص141.
- 46- ابن هشام الأنصاري، شرح قطر الندى وبل الصدى، ص32-44.
- 47- ابن هشام الأنصاري، شرح قطر الندى وبل الصدى، ص44-52.
- 48- ابن هشام الأنصاري، شرح قطر الندى وبل الصدى، ص52.
- 49- عبد الرحمن حسن حبنكة الميداني، ضوابط المعرفة وأصول الاستدلال والمناظرة، ص49، 50. وينظر: عبد الرحيم فرج الجندي، شرح السلم في المنطق للأخضري، ص33.
- 50- ينظر: ابن هشام الأنصاري، شرح قطر الندى وبل الصدى، ص60.
- 51- ابن هشام الأنصاري، شرح قطر الندى وبل الصدى، ص60.
- 52- حسن خميس الملخ: نظرية الأصل والفرع في النحو العربي، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2001م، ص25.
- 53- حسن خميس الملخ، نظرية الأصل والفرع في النحو العربي، ص25.
- 54- حسن خميس الملخ، نظرية الأصل والفرع في النحو العربي، ص25.
- 55- ينظر: كريم حسين ناصح الخالدي، مناهج التأليف النحوي، ص25، 26.
- 56- حسن خميس الملخ، نظرية الأصل والفرع في النحو العربي، ص25.

- ⁵⁷ - الشاطبي (أبو إسحاق إبراهيم بن موسى): المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، تح: عبد الرحمن بن سليمان العثيمين وآخرون، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، ط1، 2007م، ج1، ص241.
- ⁵⁸ - ابن هشام الأنصاري، شرح قطر الندى وبل الصدى، ص104.
- ⁵⁹ - ينظر: ابن هشام الأنصاري، شرح قطر الندى وبل الصدى، ص104-124.
- ⁶⁰ - ابن السراج (أبو بكر محمد بن سهل البغدادي ت316هـ): الأصول في النحو، تح: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط3، 1996م، ج1، ص148.
- ⁶¹ - ابن جني (أبو الفتح عثمان ت392هـ): اللمع في العربية، تح: سميح أبو مغلي، دار مجدلاوي للنشر، عمان، الأردن، دط، 1988م، ص75.
- ⁶² - الزمخشري (أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد جار الله ت538هـ): المفصل في صناعة الإعراب، تح: علي بو ملح، مكتبة الهلال، بيروت، لبنان، ط1، 1993م، ص245.
- ⁶³ - ابن هشام الأنصاري، شرح قطر الندى وبل الصدى، ص104.
- ⁶⁴ - الميرد، المقتضب، ج4، ص276.
- ⁶⁵ - جلال الدين السيوطي (ت911هـ): الأشباه والنظائر في النحو، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، دط، ج2، ص47.
- ⁶⁶ - السيوطي، الأشباه والنظائر في النحو، ج2، ص47.

قائمة المصادر والمراجع:

1. ابن السراج (أبو بكر محمد بن سهل البغدادي ت316هـ): الأصول في النحو، تح: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط3، 1996م.
2. ابن جني (أبو الفتح عثمان ت392هـ): اللمع في العربية، تح: سميح أبو مغلي، دار مجدلاوي للنشر، عمان، الأردن، دط، 1988م.
3. ابن خلدون (عبد الرحمن بن محمد ت808هـ): مقدمة ابن خلدون، اعتنى به هيثم جمعة هلال، دار مكتبة المعارف، بيروت، لبنان، ط2، 2015م.
4. ابن منظور، لسان العرب، تح: عبد الله علي كبير، محمد أحمد حسب الله، هاشم محمد الشاذلي، دار المعارف، القاهرة، دط، دت.
5. ابن هشام الأنصاري (أبو محمد عبد الله جمال الدين ت761هـ): شرح قطر الندى وبل الصدى، تح: محمد محي الدين عبد الحميد، دار الطلائع، القاهرة، مصر، دط، دت.
6. أبو البقاء الكفوي (أيوب بن موسى الحسيني ت1094هـ): الكليات، معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، قابله على نسخة خطية وأعدّه للطبع ووضع فهارسه: عدنان درويش ومحمد المضري، مؤسسة الرسالة ناشرون، بيروت، لبنان، ط2، 1998م.
7. حسن خميس الملخ: نظرية الأصل والفرع في النحو العربي، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2001م.
8. الحنبلي (أبو الفلاح عبد الحي بن العماد ت1089هـ): شذرات الذهب في أخبار من ذهب، دار المسيرة، بيروت، لبنان، دط، دت.
9. الزمخشري (أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد جار الله ت538هـ): المفصل في صناعة الإعراب، تح: علي بو ملح، مكتبة الهلال، بيروت، لبنان، ط1، 1993م.

10. سبيويه (أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر): الكتاب، تح وشرح: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3، 1988م.
11. السيوطي (جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر ت911هـ): بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر، بيروت، لبنان، ط1، 1979م.
- حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي وشركائه، ط1، 1967م.
- الأشباه والنظائر في النحو، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، دط، دت.
12. الشاطبي (أبو إسحاق إبراهيم بن موسى): المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، تح: عبد الرحمن بن سليمان العثيمين وآخرون، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، ط1، 2007م.
13. الشريف الجرجاني (علي بن محمد السيّد ت816هـ): معجم التعريفات، تح ودراسة: محمد صديق المنشاوي، دار الفضيلة، القاهرة، مصر، ط2، 2012م.
14. شوقي ضيف: المدارس النحوية، دار المعارف، القاهرة، مصر، ط7، دت.
15. عبد الرحمن حسن حبنكة الميداني: ضوابط المعرفة وأصول الاستدلال والمناظرة، دار القلم، دمشق، سورية، ط15، 2018م.
16. عبد الرحيم فرج الجندى: شرح السلم في المنطق للأخضر، المكتبة الأزهرية للتراث، القاهرة، ط1، 2013م.
17. عبد الرؤوف بن المناوي: التوقيف على مهمات التعريف، تح: عبد الحميد صالح حمدان، عالم الكتب، القاهرة، مصر، ط1، 1990م.
18. العسقلاني (شهاب الدين أحمد ابن حجر ت852هـ): الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الكتب الحديثة، مطبعة المدني، ط2، 1966م.
19. عمران عبد السلام شعيب: منهج ابن هشام من خلال كتابه "المغني"، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، مصراتة، ليبيا، ط1، 1986م.
20. غانم قدوري الحمد: مناهج التأليف النحوي، عرض ومناقشة، مجلة آفاق الثقافة والتراث، تصدر عن قسم الدراسات والمجلة بمركز جمعة الماجد للثقافة والتراث، دبي، الإمارات، العدد 44، ديسمبر 2003م.
21. كريم حسين ناصح الخالدي: مناهج التأليف النحوي، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2007م.
22. الميرد (أبو العباس محمد بن يزيد): المقتضب، تح: محمد عبد الخالق عزيمة، وزارة الأوقاف المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة، ط3، 1994م.
23. محمد خير الدين كرموش وعبد المجيد تلمساني: القواعد النحوية الكلية عند ابن هشام الأنصاري، مفهومها ونماذج من تطبيقاتها، مجلة الذاكرة، تصدر عن مخبر التراث اللغوي والأدبي في الجنوب الشرقي الجزائري، العدد 12، يناير 2019م.
24. محمد ذنون يونس ومحمد إحسان محسن: التصنيف للكتليات النحوية ومعايره في شرحي القطر والشذور لابن هشام الأنصاري، مجلة التراث، المجلد 09، العدد 04، 2019م.
25. المنجد في اللغة والأعلام، دار المشرق، بيروت، لبنان، الطبعة الثلاثون، 1988م.